علي عمرو فلا يحلف منكر الحوالة لان هذا لا يحتمل
حقيقتها فيحلف مدعيها وهذه من زيادتي وحيث
حلف المدين اندفعت الحوالة وبانكار الدائن الوكالة
انفسخ فليس له قبض وان كان قبض المال قبل الحلف
برئ الدافع له لانه وكيل او محتال ووجب تسليمه
للمحال وحقه عليه باق وحيث حلف الدائن برئ
المدين على المحال عليه كما اختاره ابن الرفعة وغيره
به المدين على المحال عليه كما اختاره ابن الرفعة وغيره

باب الضمان

هو لغة الالتزام وشرعا التزام
دين ثابت في ذمة الغير او احضار عين
مضمونة او بدن من يستحق حضوره وبقولي
للعقد الذي يحصل به ذلك ويسمى الملتزم لذلك
ضامنا وزعيما وكفيلا وغير ذلك كما بينته في شرح
الروض وغيره والاصل في ذلك قبل الاجماع اخبار
كخبر الزعيم غارم رواه الترمذي وحسنه وابن
حبان وصححه وخبر الحاكم باسناد صحيح انه صلى الله
عليه وسلم تحمل عن رجل عشرة دنانير اركانه في
ضمان

ضمان الذمة صيغة ومضمون عنه ومضمون له و
مضمون فيه وضامن وشرطه فيه اي في
الضامن اهلية تبرع
واختيار هو من زيادتي فيصح الضمان من سكران
وسفيه بمحجور عليه ومحجور فلس كشرائه في الذمة
وان لم يطالب الا بعد فك الحجر لا من صبي ومجنون ومحجور
سفه ومريض مرض الموت عليه دين مستغرق
ومكره ولو باكراه سيده واصح ضمان رقيق مكاتب
او غيره باذن سيده لا بغير اذنه لتعلقه لا له من
زيادتي اي لاضمانه لسيده لان ما يؤدي من ملكه
ويوجه منه صحة ضمان المكاتب لسيده وكالرقيق
المبعض ان لم تكن بينهما مهايأة او كانت وضمن
في نوبة السيد فان عين للاداء جهة كمكسبه ومال
تجارة بيده فذاك ولا باذا اقتصر على الاذن له
في الضمان فيما يكسبه بعد اذن في الضمان ومما يده
ماذون له في تجارة كما في المهر وان اعتبر من كسبه
بعد النكاح لا بعد الاذن فيه والفرق ان مون

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)